الملتقى الدولي الثاني حول تقييم النشر العلمي في الجزائر في ظل التجارب الدولية
جامعة زيان عاشور- الجلفة
يومي 05 / 06 جانفي 2022

****

عنوان المداخلة / **التحكيم في المجلات العلمية الجزائرية: الثغرات والبدائل**
The Review in Algerian scientific journals: gaps and alternatives
من المحور الأول / سبل وآليات تقييم النشر العلمي في الجزائر

****

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: **عبد المجيد رمضان**
الرتبة: **أستاذ محاضر (أ)**
الوظيفة: **أستاذ العلوم السياسية / نائب رئيس تحرير مجلة "دفاتر السياسة والقانون" (صنف ج)**
المؤسسة: **كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة**
البريد الالكتروني: *ramdane.abdelmadjid@univ-ouargla.dz* / *majiram@gmail.com*

****

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى رصد الجوانب المتعلقة بالتحكيم في المجلات العلمية في الجزائر، من حيث الثغرات التي يشهدها النشر العلمي في الجزائر، بسبب غياب سياسة موحّدة واضحة المعالم في هذا المجال على مستوى جامعات الوطن، وفي ظل استقالة مديريات النشر عن أداء وظائفها.

وترصد الورقة المشكلات المرتبطة بتحكيم المجلات، والشروط المعتمدة في تشكيل لجان القراءة، وطبيعة المعايير والمبادئ المعتمدة لضبط عملية التحكيم العلمي، ومدى التزام المراجعين ببنود التحكيم، وطريقة التعامل مع التأخر في تحكيم المقالات، والتحكيم العشوائي، والتناقضات التي قد تحدث بين المحكمين. كما تتصدى للمسائل المرتبطة بالحقوق المهنية للمحكّمين، كالحصول على رسوم ولو كانت بسيطة نظير العمل المبذول، واعتبار مساهماتهم جهدا علميا يعتد به في الترقيات المهنية.

وتقترح الورقة مجموعة من الحلول والبدائل لسد الثغرات التي تعانيها المجلات العلمية المحكمة بالجزائر، ما يتعلق بمجال التحكيم، قصد تقنين وضبط هذه العملية الأساسية في رفع جودة منظومة النشر العلمي.

كلمات مفتاحية: المجلات العلمية، التحكيم العلمي، الثغرات، البدائل، الجزائر.

Abstract :

This paper aims to supervise reviewing aspects in scientific journals in Algeria, in terms of the gaps in scientific publishing in Algeria, due to the absence of a unified and clearly

defined policy in this field at the level of the universities of the country, and in light of the resignation of the directorates of publishing about the performance of their functions.

The paper monitors the problems associated with the arbitration of journals, the conditions adopted in the formation of reading committees, the nature of the standards and principles adopted to control the scientific arbitration process, the extent to which reviewers adhere to the arbitration clauses, the method of dealing with delays in the arbitration of articles, random arbitration, and the contradictions that may occur between arbitrators. It also addresses issues related to the professional rights of arbitrators, such as obtaining fees, even if small, for the work done, and considering their contributions as a scientific effort that is reliable in professional promotions.

The paper proposes a set of solutions and alternatives to fill the gaps experienced by the refereed scientific journals in Algeria, with regard to the field of arbitration, in order to codify and control this basic process in raising the quality of the scientific publishing system.

Key words: scientific journals, scientific review, gaps, alternatives, Algeria.

مقدمة:

نظرًا لأهمية البحث العلمي في حياة الأمم والشعوب كان من الضروري أن يخضع النتاج العلمي لعملية تقويم ترقى به إلى درجة رفيعة من الجودة والإتقان، هذه العملية هي ما تسمى في مصطلحات العصر باسم "التحكيم العلمي"، وهي مهمة عظيمة تحتاج إلى أخلاقيات وقِيَم رفيعة، كما تحتاج إلى مجموعة من المعايير والضوابط، حتى تحقق الأهداف النبيلة المرجوّة منها.

إن للتحكيم أثراً أساساً في البحث العلمي، وتقويمه، والرقي به؛ إذ لا يكتمل عمل علمي إلا به؛ ذلك لما يتم من خلاله من حكم أو وزن لمستوى البحث العلمي، وما يتصل به من متغيرات، وما يترتب عليه من قرارات، قد ترتبط بتخطيط استراتيجي لمواقف علمية لاحقة، أو معالجات فنية لمشكلات تحصيل علمي قائمة. وذلك باعتبار أن التحكيم العلمي هو المنهج العلمي في تقويم البحوث المقدمة قبل أن يتم نشرها، وذلك من أجل اكتشاف مكامن القوة والضعف الموجودة فيها، وتحديد مدى إمكانية وصلاحية هذه البحوث للنشر.

وقد توسع البحث العلمي في الجزائر من حيث زيادة عدد المخابر والمجلات العلمية المحكمة، وبالتالي زيادة الإقبال على مجال النشر العلمي بغرض الإسهام في تطوير البحث وبغرض التوظيف والترقيات المهنية؛ الأمر الذي ولد ضغطا كبيرا على المجلات العلمية المحدود عددها – خصوصا المصنفة منها – مقارنة بحجم الطلب الشديد المتزايد للنشر من قبل الباحثين.

وولّد هذا الوضع إشكالا هاما يتمثل في عملية التحكيم والتقويم؛ لما لها من انعكاسات إيجابية أو سلبية على الرؤى والملحوظات على البحوث العلمية المحكّمة، حيث يتحتم وضع ضوابط ومعايير على مستوى المنصة الوطنية للمجلات العلمية (ASJP) قصد توحيد نمط التحكيم وتفادي الكيل بمكيالين من خلال مراعاة معايير الكفاءة والجودة دون أي اعتبار آخر.

وانطلاقا من هذه المعطيات، تتساءل هذه الورقة، في ثلاثة محاور أساسية، عن طبيعة الثغرات المسجلة في عملية التحكيم بالمجلات العلمية الجزائرية وعن البدائل المتاحة لتحقيق تحكيم نزيه وموضوعي بعيدا عن الذاتية والتحيز.

وتتفرع عن الإشكالية بعض التساؤلات مفادها: كيف تتم عملية التحكيم؟، ما هي فوائدها؟، وما هي أهدافها؟، وما هي ضوابط ومعايير التحكيم العلمي؟.

كما تحاول الورقة أيضا الإحاطة بالمسائل والمشكلات المتعلقة بالتحكيم العلمي في الجزائر، مع محاولة اقتراح الحلول للثغرات والنقائص المسجلة.

أولا – مفهوم التحكيم العلمي:

يحمل التحكيم العلمي مصطلحات مرادفة كالمراجعة العلمية أو الفحص العلمي، وهي تصب في معنى واحد يفيد بإجراء خبرة لمستند علمي أو مقال أو دراسة أو بحث من طرف خبيرين على الأقل أو أكثر، من أجل تحديد مدى قابلية البحث للنشر من عدمه.

ويتصف التحكيم العلمي بجملة من المواصفات والضوابط، تجعل الالتزام بها ذات ضرورة قصوى حفاظا على دوره وأهميته في تطوير البحث العلمي.

1. المقصود بالتحكيم العلمي :

يقصد بالتحكيم العلمي تلك العملية النقدية التدقيقية لفحص ومراجعة وتقويم المستند العلمي من قبل محكمين متخصصين في ذات مجال المستند تم اختيارهم وفقاً لقواعد معينة. وتتم عملية التحكيم قبل نشر المستند العلمي، حيث أن المحكمين هم من يقررون نشر المستند العلمي أو عدم نشره، وذلك تبعاً لبنود تقويم المستند العلمي التي تحكم على كفاءة وجودة وأهمية المنتَج العلمي أو ضعفه. [1]

التحكيم العلمي هو عملية إخضاع عمل المؤلف أو الباحث أو المفكر أو العالم للفحص النقدي من قبل خبير أو خبراء أو متخصصين في نفس مجال عمل، وهي حالة من الشك الإيجابي المشروع في العمل المراد فحصه، لمعرفة مكامن الضعف في العمل وتصحيحه بصرف النظر عن أي عوامل أخرى.

وقيل أيضاً في تعريفه: "التحكيم العلمي هو توظيف المنهج العلمي في تقويم البحوث المقدمة قبل نشرها وذلك من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها، وتحديد مدى صلاحيتها للنشر".[2]

وترى الأكاديمية البريطانية أنه يمكن تعريف التحكيم العلمي بأنه "تقييم نتائج البحث العلمي، أو مخططات هذا البحث، وذلك وفقًا لكفايتها، وأهميتها، وأصالتها؛ وذلك من قبل خبراء مؤهلين يعملون ويقومون بالبحث في نفس التخصص العلمي". [3]

ويمكن تعريف التحكيم، على ضوء ما تقدم، أنه عملية إخضاع عمل الباحث للفحص النقدي من خبير أو مجموعة خبراء متخصصين في نفس عنوان الدراسة، لمعرفة مكامن الضعف في الدراسة، وكذلك توظيف المنهج العلمي في تقويم الدراسة المقدمة قبل نشرها، من خلال ابراز نقاط القوة والضعف فيها وتحديد مدي صلاحيتها للنشر.

وثمة أساليب متعددة لممارسة التحكيم، تختلف من دورية علمية إلى أخرى. ومن الأساليب الأكثر استخداما في ممارسة التحكيم قيام رئيس التحرير بمسؤولية التحكيم، أو يكون هو نفسه رئيس التحكيم ومحاطًا بعدد قليل من المستشارين، حيث يستعرض رئيس التحرير مضمون المقالة من حيث صلاحية موضوعها، وذلك في ضوء كل من الاهتمامات الموضوعية العادية للدورية، وطبيعة موضوع المقالة بالمقارنة بموضوعات المقالات الأخرى التي يتلقاها في نفس الوقت.

ولذلك فإنه من الطبيعي أن نجد عددًا كبيرًا نسبيًا من المقالات يتم ردها لمؤلفيها بسرعة نظرًا لأن رئيس التحرير قد رأى أن موضوعاتها لا تناسب دوريته. ويواجه رئيس التحرير بعد ذلك مهمة تحديد المحكمين المناسبين لمراجعة ما تبقى من مقالات، بعد المقالات المستبعدة آنفًا. وعادةً ما يتم هنا اختيار محكمِّين اثنين لكل مقالة.[4]

2. أهداف التحكيم العلمي :

يجب الإشارة أولا إلى الطريقة المعتمدة في تعيين محكمين لمقالات علمية معينة، حيث يقوم المحرر الرئيس للمجلة العلمية عادةً ما باختيار المحكمين بناءً على مجموعة من العوامل:[5]

- الألفة موضوع المقالة.
- التنوع في تخصصات المحكمين، واختيار محكمين من ذوي الخبرات والاتجاهات النظرية المختلفة إلى حدٍ ما.
- التمكن من مهارات التحكيم.
- الأمانة وغيرها من الأخلاقيات ذات الصلة بالنشاط العلمي.
- توافر الوقت المناسب لدى المحكم.

وبذلك فإن المحكمين، يضعون نصب أعينهم في عملية التحكيم العلمي جملة من الأهداف، نلخصها في العناصر التالية:

- إصدار الحكم على العمل العلمي بشفافية ونزاهة، وتحديد مدى ضعف أو قوة المقال
- الحكم على مصداقية ما تم تأليفه من بيانات ومعلومات من قبل المؤلف الباحث في مقاله الموجّه للنشر.
- تمييز المستندات العلمية ذات المستوى والشأن الرفيع والعالي وبالتالي الحكم عليها بالنشر، ومعرفة المستندات العلمية ذات الجودة المنخفضة وبالتالي إعطائها المستوى المستحق.
- تحقيق التقييم العادل للمستندات العلمية، دون التحيز أو إصدار حكم غير حيادي.
- الرفع من الشأن المستندات العلمية بجميع أنواعها وذلك من خلال رفض المستندات العلمية غير المفيدة.
- الكشف عن مواطن القوة ومواطن الضعف لدى المستند العلمي.

3. أهمية عملية التحكيم العلمي :

تكمن أهمية التحكيم العلمي في كونه يساعد على تحديد مدى دقة الباحث بالالتزام بمراحل المناهج العلمية المتبعة في كتابة المستندات العلمية، وعناصرها، ومعرفة ما سيضيف هذا المستند العلمي من معلومات وفائدة للتخصص العلمي الذي ينتمي إليه ذلك المستند.

ولعل الدور الأكثر أهمية للتحكيم هو محاولة الوصول بالإنتاج الفكري إلى مستوى رفيع من الجودة. وفي الحقيقة، فإن كانت الدوريات هي التي تمنح البحث العلمي صفة الشرعية – وتمنح الباحثين من ثمَّ فرصة الاعتراف بهم كأعضاء في المجتمع العلمي – إلا أنها لا تكتسب صفة الشرعية هذه سوى عن طريق واحد هو التحكيم.[6]

وتبرز أهمية التحكيم العلمي أيضا في مساهمة المحكمين القائمين بعملية التحكيم العلمي في تحديد الأخطاء المنهجية والعلمية وإمكانية تعديل المستند العلمي من أجل إنتاج عمل جيد، وتقديم مقترحات وتوصيات تفيد الباحث في تصويب أخطائه تحسبا للمراحل المقبلة في مجال البحث العلمي.

وتبرز أهمية التحكيم العلمي أيضا في إظهار مدى التزام العمل العلمي بخطوات المنهج العلمي وأساسياته، ومن ثم الحكم عليه وتقييم ما قدمه من جديد يمكن إضافته للتخصص العلمي الذي يتبعه الباحث. كما يمثل التحكيم العلمي إضافة للعمل العلمي، بما يبديه المحكمون من ملاحظات وتوصيات ترتفع بالعمل العلمي إذا أخذ بها الباحث.

4. معايير وضوابط التحكيم العلمي :

نظرًا للاختلاف في الرؤية والنظر إلى البحوث المحكّمة من فاحص لآخر، كان من الضروري تحديد مجموعة معايير وضوابط للتحكيم تضمن لهذه البحوث قدرًا مناسبًا من الجودة. كما تحمي

التحكيم نفسه من الإسفاف أو التردي في هوّة الارتجال والمجازفة، أو تقديم الاعتبارات أو المصالح الشخصية على المصلحة العلمية، وفي ذلك أكبر الضرر على البحث العلمي.[7]

وقصد ضبط عملية التحكيم العلمي، يتم وضع معايير ومبادئ وذلك من شأنه أن يبعد المحكم من الوقوع في الخطأ من خلال تحكيم غير منصف دون الانتباه إلى ذلك. ولذلك تعتبر تلك المعايير مهمة وضرورية لتوجيه المحكم في عمله ومساعدته من أجل تجنب ارتباك أخطاء. كما أنها تضمن تحقيق العدل والنزاهة في تحكيم المقال العلمي، وبالتالي إعطاء لكل مقال التقييم الحقيقي له دون الرفع أو الإنقاص من مستواه.

ويتيح وضع بنود معيارية لتحكيم المقالات العلمية القضاء على التحكيم العشوائي والتخبط في إصدار الحكم، وتجنب التناقضات بين المحكمين. وفي ذلك، يجب أن يحتكم المحكم إلى مجموعة من الضوابط، يأتي ذكرها كما يلي:

- استدلاء المحكم لعملية التحكيم العلمي برأيه السديد والعادل، من غير الانحياز لأي باحث.
- تحكيم الملفات العلمية أياً كان نوعها بسرية، والحفاظ على حقوق المؤلف وعلى الأمانة العلمية.
- كتابة التوصيات والاقتراحات والتعديلات المطلوبة لتحسين محتويات المقال ورفع جودته.
- عند اكتشاف سرقة أو انتحال علمي، يجب على المحكم الكشف عن ذلك وذكر المصدر الذي تمت السرقة منه، وعلى المحكم الإشارة إلى الفقرات التي تم انتحالها مع إرفاق المرجع الأصلي المنتحل منه. وفي حالة تسجيل خلل علمي أيا كان، يجب عل المحكم الإشارة إليه بدقة وأمانة.

وتشمل ضوابط التحكيم العلمي الجوانب الشكلية والموضوعية:

1.4. الضوابط الشكلية:

قبل إحالة أي مقال للتحكيم، تتأكد هيئة تحرير المجلة من استيفائه لشروط النشر باتباع القالب المعتمد في المجلة واحترام آجال الإرسال، ويتم ذلك قبل النظر في الجوانب الموضوعية. في حال الإخلال بشروط النشر يرفض المقال. وفي حال استيفاء المقال لشروط النشر، تقوم هيئة التحرير باختيار محكمين (02) لتحكيم المقال يتم اختيارهما على أساس التخصص في موضوع المقال،

ويستحسن أن يكون أحدهما من نفس الجامعة والآخر من خارجه. ويتوجب قبل ذلك حذف اسم صاحب المقال أو أي معلومة قد تؤدي إلى التعرف عليه من قبل المحكم.

2.4. الضوابط الموضوعية:

تتلخص الجوانب التي تشملها معايير وضوابط التحكيم العلمي للأبحاث العلمية من حيث الموضوع، في بنود تحكيم العنوان الرئيسي للبحث العلمي، والمقدمة التمهيدية، وتعريفات ومصطلحات الدراسة، وتحديد مشكلة الدراسة وأهميتها، وتحكيم أهمية وأهداف البحث العلمي، وتحكيم المنهجية العلمية المعتمدة، والفرضيات، والدراسات السابقة، إلى جانب العمليات الإحصائية التحليلية للبحث، وتحكيم لغة وأسلوب الكتابة. فجميع ما تم ذكره معايير لتحكيم البحث العلمي من قبل المحكمين.

ثانيا – الثغرات في عملية التحكيم بالمجلات العلمية الجزائرية:

تسجل مختلف مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر المتعلقة بالبحث العلمي، والتي يدون فيها الباحثون من طلبة وأساتذة على حد سواء، أن هناك بعض الممارسات التحكيمية السلبية التي لا زالت تعيق التحكيم العلمي، وتضعفه، وتزعزع الثقة فيه، وتقلل من شأنه ومصداقيته.

هذه المشاكل تنعكس آثارها بشكل مباشر على الإنتاج العلمي والتي أصبحت من المشكلات التي تؤرق الباحثين والمحكمين والمؤسسات البحثية والمجلات العلمية المحكمة ولجان الترقيات بالجامعات في الجزائر.

وبناء على تجربة سابقة للباحث في إدارة مجلة علمية مصنفة، وانطلاقا من عضويته في عدد من الهيئات العلمية للمجلات، توصل إلى استخلاص جملة من النقائص والملاحظات بخصوص عملية التحكيم، بعضها يتعلق بالظروف العامة للتحكيم والأخرى ترتبط بمهام المحكمين أنفسهم.

1.ملاحظات تتعلق بمهام المحكمين:

- قبول بعض المحكمين تحكيم مقالات لا تدخل ضمن اختصاصهم ما يؤدي إلى تحكيم غير موضوعي، ينتج عنه احتجاج واستنكار الباحثين لنوعية التحكيم. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى قلة وندرة بعض التخصصات، خاصة ما يتعلق بالمقالات باللغات الأجنبية وهي الفرنسية والانجليزية، فتسند إلى غير المتخصصين. وإذا أسندت إلى أهلها من المنتمين لهذه التخصصات، فإنهم يعانون من كثرة المقالات الواجب تحكيمها فضلا عن الأعباء الملقاة على

عواتقهم، مثل التدريس، والأعمال الإدارية ونحوها. فيكون لذلك انعكاس سلبي على مهمة التحكيم والتقويم.

- عدم التزام بعض المحكمين بالآجال المحددة لهم، ما يجعل تقارير بعض المحكمين لا تصل في الوقت المحدد رغم المتابعة المستمرة لهم. وينتج عن ذلك ضغط على رئيس التحرير للبحث عن محكم آخر لإتمام عملية التحكيم. ودون ذلك، سيؤدي إلى تأخير موعد صدور المجلة، وهو الأمر الذي يمس بانتظام بدوريتها وبمصداقيتها.

- التدخل في مسار عملية التحكيم، ومن ذلك بذل المساعي الاستباقية من قبل أطراف أخرى للتأثير على عملية اختيار المحكمين، إما بهدف محاباة الباحث ومجاملته، ومنه كذلك ممارسة الضغط على المحكم بغرض التأثير على قراراته، وفي ذلك كله انحراف بالتحكيم عن جادة العدالة، ووأد لأخلاقياته، ويعتبر ذلك كله اعتداءً على حقوق الباحثين الأدبية والمعنوية، وهذا بدوره يقلّل من شأن التحكيم، وأهميته.

- تلعب العلاقات الشخصية بين هيئة التحرير والمحكمين دوراً بارزاً في إسناد المقالات المطلوب تحكيمها. الجانب الإيجابي في الأمر أن رئيس التحرير يرسل المقالات للمحكمين الأكثر تفاعلا ونشاطا لإسراع عملية التحكيم، أما الجانب السلبي في العملية فقد يعتمد رئيس تحرير على بعض الأسماء دون غيرها التي تنصاع لمطالبه، فتهمش بذلك قدرات علمية إما لاستغلالها وقتا طويلا في التحكيم أو لتميزها بالتحكيم الصارم بشكل لا يتوافق مع رغبة رئيس التحرير.

2.نقائص تتعلق بضوابط التحكيم:

- لعل من أهم المشاكل التي تمت الإشارة إليها أعلاه، أن عددا من المجلات العلمية في الجزائر، سواء المصنفة أو غير المصنفة، تترك الفرصة للمحكمين التصرف في مصير المقالات دون تحديد ضوابط ومعايير علمية دقيقة، ما يؤدي إلى إصدار أحكام وقرارات غير موضوعية أحيانا على الأعمال البحثية، وإلى تناقض قرارات المحكمين الناتج غالباً عن عدم كفاية المعايير الممارسة في تحكيم البحوث، لأن كل محكم يقيّم البحث حسب أهليته الأكاديمية، وميوله الشخصية الإيجابية أو السلبية نحو موضوع البحث.

- عدم وجود معايير واضحة ومحددة لعملية التحكيم، وفي أحسن الأحوال اقتصار المعايير المتوفرة على النواحي الشكلية، دون الأخذ في الاعتبار النواحي الأخرى العلمية والمنهجية. ما جعل جل المجلات تركز على الجوانب الشكلية بشكل مبالغ فيه أحيانا.

- غياب معايير موحدة يؤدي في حالات عديدة إلى تناقض قرارات المحكمين بين القبول والرفض، إلى جانب سيطرة الميول والأهواء والاجتهادات الشخصية غير الموضوعية.

- في ظل غياب معايير موحدة، كثيرا ما تعاني هيئة التحرير من مشكلة التباين الشديد في نتيجة التحكيم نظراً لاختلاف منهجية المحكِّمين، فهناك من يسلك مسلك التشديد وطلب الكمال في كل شيء، وهناك من يسلك مسلك التساهل فيأخذ الأمور بالعاطفة دون النظر إلى النتائج. ما يجعل رئيس التحرير في حرج من أمره في اتخاذ القرار النهائي، ولكن يلجأ عادة في مثل هذه المواقف إلى تحكيم ثالث للفصل نهائيا في الأمر.

ثالثا – البدائل المتاحة لتحسين عملية التحكيم العلمي في الجزائر:

بعد عرض الثغرات والمشكلات التي تشهدها عملية التحكيم العلمي للمقالات الموجهة إلى المجلات العلمية في الجزائر ، يتعين البحث عن حلول وبدائل قصد تحسين وتطوير هذه العملية، خصوصا وأن أغلب المجلات استحدث خلال السنوات القليلة الماضية فقط، وأن أغلب رؤساء وأعضاء هيئات التحرير يفتقدون للخبرة التي تمكنهم من إدارة هذه المجلات بكفاءة ودراية عاليتين.

1. الجوانب المتعلقة بالمحكم:

لضمان تحكيم علمي دقيق وأمين، يتوجب على المجلات انتداب محكمين يحملون صفات أخلاقية حميدة وعلمية عالية، حتى لا تضيع حقوق الباحثين نتيجة سوء التحكيم. ولذلك من باب أولى أن يكون المحكم ذات اهتمام واطلاع علمي واسع بموضوعات البحث التي تسند إليه، حتى يستطيع الحكم بأمانة وموضوعية على مدى جودة البحث وأصالة مادته، وتميُّزه عن غيره.

بالنظر إلى ما تعرفه المجلات العلمية في الجزائر من ضغط وطلب شديدين على النشر، يتعرض أعضاء هيئات التحرير والمحكمين إلى ضغوطات. ويتوجب هنا على هؤلاء عدم التأثر بالوساطات والضغوط التي قد يتعرضون لها.

كما يفتقد بعض المحكمين في ردودهم على الباحثين نوعا من الأناة والصبر والمرونة، ومن ثمّ يتطلب من المحكم الترفّع عن استخدام الكلمات أو العبارات الجافة أو الجارحة مهما كان تقصير الباحث. وتشجيعا للباحثين، خصوصا المبتدئين منهم، يستحسن عدم بدء الملاحظات بالنقد مباشرة، وإنما بالإشادة بجهد الباحث أولا، ثم إيضاح جوانب النقص والضعف.

في المقابل، على المحكم أن يثمّن جهود الباحث باعتدال، ودون مبالغة في مدحه والثناء عليه وإطرائه، وأن يكون النقد الموجّه إلى العمل العلمي المحكّم نقدًا بنّاءً. الالتزام باللغة الصحيحة الفصيحة في كتابة التقرير، والوقوف عند كل ملحوظة بمقدار ما لها من الأهمية، وعدم إصدار الحكم بقبول المقال أو رفضه إلا بعد التثبت والتروّي، لما يشكل هذا العمل من أهمية قصوى في مصير ومستقبل الباحث على الصعيدين العلمي والمهني.

وبخصوص متابعة الالتزام بالقواعد النحوية واللغوية في المقالات العلمية، يرى البعض أن ذلك من مسؤولية صاحب المقال الذي عليه القيام قبل إرسال مقاله بتدقيق لغوي لدى مختص في المجال وليس من مهمة المحكم تصحيح النحو والأسلوب وإنما عليه أن يحمي الإنتاج الفكري والقراء من الأخطاء العلمية. بينما يرى الطرف الآخر أن من مهام المحكمين التنبيه أيضا إلى الأخطاء النحوية واللغوية. لكن في نظر الباحث، يفتقد بعض المحكمين إلى مؤهلات عالية في اللغة، ما لا يسمح لهم بعمل دور المدقق اللغوي.

وأمام ندرة المحكمين المؤهلين خصوصا من ذوي درجة الأستاذية (البروفيسوراه) وتخليهم عن هذه المهمة لغياب الحوافر المادية بعد تحقيق جميع أهدافهم المهنية في الارتقاء، يجب على وزارة التعليم العالي التفكير في وضع آليات تحفيزية للأساتذة المحكمين بتقديم منح مالية لهم وفق عدد ونوعية عمليات التحكيم التي باشروها، وتتم متابعتها ومراقبتها آليا.

2. الجوانب المتعلقة بضوابط التحكيم:

قصد تصحيح الوضع القائم بخصوص عمليات التحكيم العلمي، يتعين أيضا وضع ضوابط ومعايير شفافة ودقيقة على صعيد جميع المجلات العلمية الجزائرية، ابتغاء تحقيق وثبة حقيقة في مجال ترقية المجلات العلمية الجزائرية إلى مصاف المجلات الدولية المرموقة.

وهذه جملة من الخطوات التي يراها الباحث ضرورية وعاجلة للتنفيذ:

- ضرورة وضع معايير واضحة لتفادي الارتجال والعشوائية والرؤى الذاتية المتطرِّفة في التحكيم، وتفادي تناقض قرارات المحكمين.
- السعي إلى إعلام الباحثين عن المعايير التي يتم على أساسها تحكيم المقالات، حيث ذلك من شأنه التقليل من مواطن الضعف والتجاوزات غير البناءة التي تعاني منها عملية البحث العلمي؛ فدراية الباحث بأبعاد تقويم بحثه من البداية يجعله يتلافى الأخطاء الشكلية والموضوعية والمنهجية والمطبعية واللغوية وغير ذلك. وتوافر هذه الضوابط يجعل الباحثين يقومون بتقويم بحوثهم ذاتياً.

- أن يتحلى رئيس التحرير بالشجاعة الكافية لإقصاء أي محكم يقصر في تحمل مسؤولياته الأخلاقية والعلمية إزاء التحكيم النزيه والموضوعي، وألا تدخل المجاملة والمحاباة في ذلك.

- عندما يسند مقال في غير تخصص الباحث، ينبغي وجوبا رفض تحكيم المقال من قبل المحكّم، وهو أمر متاح عبر البوابة، كما يمكن له أن يوصي هيئة التحرير بترشيح أحد زملائه بتحكيم ما ليس من اختصاصه.

مما تقدّم، تتبيّن ضرورة تحديد معايير وضوابط علمية وفنية يتم على ضوئها تحكيم البحوث تحكيمًا آمنًا، وتقويمها تقويمًا دقيقًا، من شأنه تحقيق أكبر قدر من السمو بالبحث العلمي وضمان أهدافه.

وبصفة عامة، عادةً ما يشتمل منهج عمل المحكمين في تقييم مقالات المجلات العلمية على بعض المؤشرات الأساسية، وتتمثل فيما يلي: [8]

- قيمة نتائج البحث.
- مدى أصالة الأفكار محل التناول.
- مدى ملائمة منهج البحث وأساليبه.
- الاعتبارات القيمية والأخلاقية لنتائج البحث.
- مدى جودة عرض البحث وأسلوب الكتابة.
- مدى توافق تصميم المقالة مع ما هو شائع من مقالات في نفس المجال.
- مدى صلة المقالة بالنطاق الموضوعي للدورية.
- مدى منهجية المقالة.
- مدى مصداقية الأدلة العملية (أو الإمبريقية) ودقتها.
- أهمية المقالة بالنسبة للمجتمع العلمي.

وهكذا نرى أن تحكيم الأبحاث العلمية يحتاج التزام الضابط بشروط ومعايير البحث العلمي، لذلك يجب أن يكون المحكم مطلع على كل هذه الضوابط والمعايير حتى يقوم بتحكيم البحث العلمي بطريقة صحيحة وسليمة.

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدم في هذه الورقة، أنه توجد مشكلات في نظام التحكيم في المجلات العلمية في الجزائر، لكن بالرغم من كل هذه العيوب والمشكلات، يظل التحكيم هو الوسيلة الوحيدة المتاحة حاليًا لإجراء تقييم نوعي للبحوث العلمية، وتحديد مدى أهميتها النسبية للمعرفة العلمية في التخصص.

وفي جميع الأحوال، سوف يستمر حتما التحكيم في عالم النشر العلمي، وذلك باعتباره متطلبًا لا غنى عنه لضبط جودة النشاط العلمي في جميع التخصصات المعرفية، لأن المشكلات المتصلة بنظام التحكيم، لا تنصب على النظام في ذاته، وإنما في ممارسة التحكيم وفيمن يمارسونه من الخبراء والمحكمين، ولذلك يتوجب على المحكمين، من ناحية أولى، التحلي بالقيم والأخلاقيات العلمية ذات الصلة، وعلى الهيئات المعنية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، من ناحية ثانية، بوضع نظام مكافآت مادية أو على الأقل معنوية للمحكمين الذين يبذلون جهودا مضنية من أجل تطوير النشر العلمي في الجزائر.

توصيات

- يجب أن تخضع عملية اختيار المحكمين لآليات وضوابط وشروط، فلا بد أن يكون مشهودا لهذه الشخصية بالحياد وسعة الأفق والابتعاد عن الجوانب الشخصية قدر المستطاع.
- تنظيم أيام دراسية وندوات في مجال التحكيم العلمي لمناقشة قضاياه، وتحدياته، والأساليب الواجب اتباعها للارتقاء بمستوى الأداء التحكيمي لدى أطراف عملية التحكيم.
- عقد دورات تدريبية وتنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية للمحكمين غير المتمرسين لبناء القدرات التحكيمية، عن طريق إعداد وتأهيل المحكم العلمي وفق القواعد والمعايير المطلوبة للارتقاء بجودة البحث العلمي.

إجمالا، ونظرا لجسامة ما يترتب على عملية التحكيم العلمي فإن هذه العملية لابد أن تتم بشكل سليم وإجرائي عادل وفقا لقواعد محددة معروفة ومحددة سلفا حتى تكون نتائج التحكيم العلمي موضوعية، بحيث تساهم في اعلاء صرح البحث العلمي الجاد، وأن تتنزه عن الرؤى الذاتية الشخصية، مما يؤثر سلبا في مسيرة البحث العلمي ويفقده مصداقيته وأسباب وجوده.

الهوامش

[1]. موقع المنارة، ما هو التحكيم العلمي وما دور المحكمين فيه، نشر يوم 2020/01/19، تم استرجاعه يوم 2020/06/01، متاح على الرابط: https://www.manaraa.com/post/5771

[2]. عبد الله بن محمد الطيار، تحكيم الأبحاث العلمية معاييره: ضوابطه، أخلاقياته، مشكلاته. نشر بتاريخ يوم الخميس 16 / 7 / 1435 هجري، تم استرجاعه يوم 2020/06/02 ميلادي، متاح على الرابط:
http://www.m-islam.com/art/s/1655

[3]. The British Academy. Peer Review: the challenges for the humanities and social sciences. British Academy Report. London: The Academy, 2007. P. 48.

[4]. حشمت قاسم. الاتصال العلمي. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، 1997. محاضرات غير منشورة.

[5]. عبدالرحمن فراج، التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي: الدوريات المتخصصة نموذجاً، نشر يوم 18 مارس 2009، تم تصفحه يوم 2020/06/01، على الرابط:
http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=764:afarrag&catid=141:2009-05-20-09-52-31&Itemid=59

[6]. Well, Alison. Exploring the development of the independent, electromic, scholarly journal. Sheffield: University of sheffield, Department of information studies, 1998/ 1999. M.Sc. theses. Available at: http://www.panizzi.shef.ac.uk/elecdiss/ed10001/index.html.

[7]. عبد الله بن محمد الطيار، مرجع سابق.

[8]. عبدالرحمن فراج، مرجع سابق.